

Distr.: Limited  
9 November 2001  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٧ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:

دور المرأة في التنمية

جمهورية إيران الإسلامية\*: مشروع قرار

دور المرأة في التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢١٠/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وإلى جميع قراراتها الأخرى المتعلقة بإدماج المرأة في عملية التنمية، وكذا جميع القرارات ذات الصلة والاستنتاجات المتفق عليها، بما في ذلك تلك الاستنتاجات المتصلة بدور المرأة في الاقتصاد<sup>(١)</sup>، التي اعتمدها لجنة وضع المرأة،

وإذ تعيد تأكيد منهاج عمل بيجين<sup>(٢)</sup> والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة

الاستثنائية المعنونة "المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٧ (E/1997/27)، الفصل الأول، الجزء جيم، الاستنتاجات المتفق عليها ٣/١٩٩٧.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

الحادي والعشرين<sup>(٣)</sup> والوثائق الختامية لغيرها من المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا،

**وإذ تعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي يدعو إلى تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر، والجوع والمرض وحفز تنمية تكون مستدامة بحق،**

**وإذ تسلّم بالإسهام المهم الذي تقدمه المرأة في الاقتصاد وبما تمثله المرأة من قوة رئيسية للتغيير والتطور في جميع قطاعات الاقتصاد، وبخاصة في المجالات الحيوية مثل الزراعة والصناعة والخدمات،**

**وإذ تؤكد من جديد أن المرأة مساهم رئيسي في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر عن طريق العمل المأجور وغير المأجور على حد سواء في المنزل وفي المجتمع المحلي ومكان العمل، وأن تمكين المرأة عامل حاسم في استئصال الفقر،**

**وإذ تسلّم بأن قضايا السكان والتنمية، والتعليم والتدريب، والصحة، والتغذية، والبيئة، وتوفير المياه والصرف الصحي، والإسكان والاتصالات، والعلم، والتكنولوجيا، وفرص العمالة تمثل عناصر هامة في القضاء بشكل فعال على الفقر والنهوض بالمرأة وتمكينها،**

**وإذ تسلّم كذلك في هذا الصدد بأهمية احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية وفي بيئة وطنية ودولية تشجع في جملة أمور العدل والإنصاف والمشاركة الشعبية والحرية السياسية من أجل النهوض بالمرأة وتمكينها،**

**وإذ تسلّم كذلك بأن التعليم والتدريب، لا سيما في قطاع الأعمال، والتجارة، والإدارة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات الجديدة عنصران أساسيان لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والقضاء على الفقر،**

**وإذ تسلّم بأن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العسيرة القائمة في كثير من البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا، أدت إلى التعجيل بتأنيث الفقر وبأن تمكين المرأة يشكل عاملا حاسما في استئصال الفقر،**

(٣) القراران دإ-٢٣/٢، المرفق، و دإ-٢٣/٣، المرفق.

وإذ تدرك أنه على الرغم من أن عمليتي العولمة والتحرير قد أتاحتا للمرأة فرصا للعمل في العديد من البلدان، فإنهما قد جعلتا المرأة، لا سيما في البلدان النامية، وبالخصوص في أقل البلدان نمواً، أكثر تعرضاً للمشاكل التي تسببها التقلبات الاقتصادية المتزايدة،

وإذ تسلّم بأن بعض الآثار المترتبة على تحرير الأسواق قد يزيد من حدة التهميش الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في القطاع الزراعي بطرق شتى، منها ضياع فرص العمل لدى صغار المزارعين الذين يرجح أن يكون معظمهم من النساء وليس من الرجال، وإذ تشدد على أن صغار المزارعات يحتجن بشكل خاص إلى الدعم والتمكين حتى يستطعن مواجهة التحديات التي يولدها تحرير الأسواق الزراعية ويتمكن من استغلال الفرص التي يتيحها،

وإذ تسلّم أيضاً بأن تعزيز فرص التجارة المتاحة للبلدان النامية، بعدة طرق منها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، سيحسن الأحوال الاقتصادية لهذه المجتمعات، بما في ذلك المرأة التي لها أهمية خاصة في المجتمعات المحلية الريفية،

وإذ تدرك بأنه على الرغم من أن النساء يمثلن نسبة هامة ومتزايدة من أصحاب المشاريع التجارية، فإن مساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية محدودة بفعل عدم استفادتهن على قدم المساواة مع الرجال من الائتمانات والتكنولوجيات وخدمات الدعم والأراضي والمعلومات،

وإذ تشدد على ضرورة تشجيع البرامج التي تهدف إلى التوسط في المسائل المالية بغية كفالة حصول المرأة الريفية على الائتمانات ووسائل الإنتاج والأدوات الزراعية، وبصفة خاصة تخفيف اشتراطات الضمان الإضافي لحصول المرأة على التمويل،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التمثيل الناقص للمرأة في عملية صنع القرار الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية إدماج المنظور الجنساني في جميع عمليات وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها،

وإذ تلاحظ أهمية المنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة صناديقها وبرامجها ومن بينها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، في تسهيل النهوض بالمرأة في مجال التنمية،

- ١ - **تخطط علما** بتقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية: الوصول إلى الموارد المالية: مراعاة المنظور الجنساني<sup>(٤)</sup>؛
- ٢ - **تدعو** إلى التنفيذ المعجل والفعال لمنهاج عمل بيجين<sup>(٢)</sup> والأحكام ذات الصلة الواردة في نتائج سائر المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة؛
- ٣ - **تشدد** على أن تهتمة بيئة مواتية وإيجابية في جميع ميادين الحياة على الصعيدين الوطني والدولي ضرورية للإدماج الفعال للمرأة في عملية التنمية؛
- ٤ - **تحث** الحكومات على وضع وتعزيز منهجيات لإدماج منظور الجنسين في جميع جوانب عملية وضع السياسات بما في ذلك وضع السياسات الاقتصادية؛
- ٥ - **تسلم** بروابط التعاضد القائمة بين المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر، فضلا عن ضرورة القيام، حيثما كان مناسباً وبالتشاور مع المجتمع المدني، بوضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة للقضاء على الفقر تراعي المنظور الجنساني وتتناول المسائل الاجتماعية والهيكلية ومسائل الاقتصاد الكلي؛
- ٦ - **تشدد** على أهمية وضع استراتيجيات وطنية تهدف إلى تشجيع الأنشطة المستدامة والمنتجة في مجال تنظيم المشاريع لتوليد الدخل للمرأة المحرومة والمرأة التي تعيش في حالة فقر؛
- ٧ - **تحث** جميع الحكومات على أن تكفل حصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل على فرص التعليم والتدريب والعمل والتكنولوجيا والموارد الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الائتمانات، لا سيما بالنسبة للمرأة الريفية والمرأة في القطاع غير الرسمي وأن تعمل حسب الاقتضاء على تسهيل انتقال المرأة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛
- ٨ - **تحث أيضا** جميع الحكومات على اتخاذ كل التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالحقوق في الحصول على القروض المصرفية والرهون العقارية وسائر أشكال الائتمان المالي. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى الفقيرات وغير المثقفات اللاتي يحتجن إلى مساعدة قانونية مناسبة؛
- ٩ - **تطلب** إلى الحكومات ورابطات المشتغلين بالأعمال الحرة تيسير حصول منظمات المشاريع، الشبابات وغير الشبابات، على التعليم والتدريب في مجال الأعمال التجارية والإدارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(٤) Corr.1 و A/56/321.

- ١٠ - **تعترف** بالدور الذي تؤديه عمليات التمويل الصغيرة. بما في ذلك القروض الصغيرة في القضاء على الفقر، وتمكين المرأة وإيجاد فرص العمل، وتلاحظ في هذا الصدد أهمية النظم المالية الوطنية السليمة وتشجع على تعزيز مؤسسات القروض الصغيرة القائمة والناشئة وتعزيز قدراتها، بما في ذلك عن طريق دعم المؤسسات المالية الدولية؛
- ١١ - **تشدد** على ضرورة تقديم المساعدة الدولية لتمكين المرأة في البلدان النامية، وخاصة المجموعات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية، من الوصول الكامل إلى التكنولوجيات الجديدة واستخدامها، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات، من أجل تمكينها؛
- ١٢ - **تطلب** إلى الحكومات تشجيع القطاع المالي على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساته وبرامجه، ولا سيما عن طريق ما يلي:
- (أ) استكشاف السبل الممكنة للوصول إلى الذين يعيشون في حالة فقر، وخصوصاً المرأة، بما في ذلك من خلال الصناديق الدولية العامة و/أو الخاصة؛
- (ب) تصميم خطط للاذخار تجتذب الفقراء والفقيرات من النساء بصورة خاصة؛
- (ج) الاضطلاع بأبحاث لمعرفة المزيد عن خصائص الأعمال التجارية التي تمتلكها المرأة واحتياجاتها المالية وأدائها؛
- (د) العمل على تحقيق المساواة في معاملة الزبونات من النساء، من خلال تقديم تدريب شامل بشأن الوعي الجنساني للموظفين على جميع المستويات، وإتاحة تمثيل أفضل للمرأة في مناصب صنع القرار؛
- ١٣ - **تطلب** إلى الحكومات أن تكفل المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرارات وصوغ السياسات وتنفيذها على كافة المستويات كيما تُظهر أولوياتها ومهاراتها وقدراتها على نحو واثق في السياسة الوطنية؛
- ١٤ - **تطلب** إلى الحكومات أن تشجع، بجملة وسائل من بينها سن تشريعات، توفير بيئة عمل مواتية للأسرة وتراعي الفوارق بين الجنسين وأن تشجع تسهيل الرضاعة الطبيعية بالنسبة للأمهات العاملات؛
- ١٥ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً للتخفيف من حدة آثار التقلبات المفردة والاضطراب الاقتصادي التي لها تأثير سلبي غير متناسب على المرأة وإلى تعزيز فرص التجارة المتاحة للبلدان النامية من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية للمرأة؛

١٦ - تشجع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات المعنية على أن تمنح الأولوية لمساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها من أجل كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في تقرير الاستراتيجيات الإنمائية وتنفيذها والإدماج التام للشواغل المتعلقة بالجنسين في البرامج الوطنية بوسائل من بينها توفير الموارد الكافية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات لكي تكفل، في جملة أمور، زيادة فرص استفادة المرأة من الرعاية الصحية ورؤوس الأموال والتعليم والتدريب والتكنولوجيا ومشاركتها الكاملة والمتساوية في جميع عمليات صنع القرار؛

١٧ - تدعو البلدان المتقدمة النمو إلى تعزيز جهودها من أجل أن تحقق، في أقرب وقت ممكن، الهدف المتفق عليه والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وأن ترصد في حدود هذا الهدف، متى اتفقت على ذلك، نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، بقصد تمكين البلدان النامية من تنفيذ استراتيجياتها الرامية إلى القضاء على الفقر وتشجيع التنمية وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

١٨ - تشجع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني على توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف واستيفاء المعايير الإنمائية المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورتين الاستثنائيتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين للجمعية العامة وغيرها من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

١٩ - تحث الجهات المانحة المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية على استعراض وتنفيذ سياسات تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى كفالة وصول نسبة أعلى من الموارد إلى المرأة لا سيما المرأة في المناطق الريفية والنائية؛

٢٠ - تحث أيضاً المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المزمع عقده في آذار/مارس ٢٠٠٢ بمونتيري، المكسيك، على بحث جميع جوانب تمويل التنمية من منظور جنساني بهدف كفالة فرص حصول المرأة على الموارد المالية؛

٢١ - تجدد طلبها إلى الأمين العام أن يستكمل الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين؛ وعلى أن تركز هذه الدراسة الاستقصائية، كما في الماضي، على قضايا إنمائية ناشئة مختارة ذات تأثير على دور المرأة في الاقتصاد على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي؛

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك أثر العولمة على تمكين المرأة وإدماجها في التنمية؛

٢٣ - **تقرر** أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند الفرعي المعنون "دور المرأة في التنمية".

---